المتواتر علو الإسناد وأثره في قوة المتن

أستاذ أصول الفقه المشارك - كلية الشريعة والقانون
جامعة دنقلا

د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم

أستاذ مساعد - قسم السنة وعلوم الحديث
جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

د. حليتي إسماعيل محمد أحمد

المستخلص:

هدفت الدراسة لتُبين أن علو الإسناد مما امتازت بها الأمة الإسلامية من بين سائر الأمم السابقة، وإن لعلو الإسناد أثراً على قوة المتن. ويتمثل الهدف من هذا البحث في معرفة أثر علو الإسناد في قوة المتن، بل وأثرها في حفظ ديننا الحنيف من التغيير والتبديل.. وتتمثل مشكلة الدراسة في بيان دور الإسناد وعلوه في قوة المتن، وأثره في ضبط السنة النبوية وحفظها. ومن أهم الأهداف المرجوة من البحث بيان شرف هذه الأمة وبيان اختصاصها بالإسناد. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي بالرجوع إلى أمّهات كتب مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل، واللغة والمراجع الحديثة لتوفير المادة العلمية المتعلقة بالموضوع. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن العلم بمصطلح الحديث، ومعرفة درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، وعلو السند مما يدل على حفظ الله تعالى لهذا الدين.

الكلمات المفتاحية: الإسناد، المتن، نقد المتن، علماء الحديث، القواعد المقررة.

Abstract:

The study aimed to show that the high isnad is what distinguished the Islamic nation among all the previous nations, and that the high chain of transmission had an impact on the strength of the text. The aim of this research is to know the effect of

the highness of the chain of narrators on the strength of the text, and even its impact on preserving our true religion from change and alteration.. The problem of the study is to clarify the role of the chain of transmission and its loftiness in the strength of the text, and its impact on controlling and preserving the Prophetic Sunnah. One of the most important objectives of the research is the statement of the honor of this nation and its specialization with attribution. The study relied on the inductive-analytical approach by referring to the mothers of the books of the term hadith and the science of wound and modification, language and modern references to provide the scientific material related to the subject. The study concluded with several results, including: the knowledge of the term hadith, knowledge of the degree of hadith in terms of validity and weakness, and the highness of the chain of transmission, which indicates God Almighty's protection of this religion.

Keywords: isnad, text, criticism of the text, hadith scholars, established rules

مقدمة:

من المعلوم أن الله سبحانه وتعالى اختص هذه الأمة بخصائص عديدة ومن أهمها شرف الإسناد وعلوه فقد جعل الله تعالى علو الإسناد طريق ووسيلة من وسائل حفظ ديننا الحنيف من التغيير والتبديل والتحريف، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، بل إن الإسناد طريق من طرق الترجيح عند وقوع التعارض إذ أن ما علا إسناده قوي متنه فيقدم على غيره.

تعريف الإسناد لغة واصطلاحاً:

الإسناد لغة:

الإسناد في اللغة من السند وهو كل ما يُستند إليه ويُعتمد عليه، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المُسند يرفعه إلى قائله، ويقال فلان سند أي معتمد⁽¹⁾.

ما ارتفع في أصل الجبل، وهو أيضاً المرتفع عن الوادي. والسند المكان المرتفع قليلاً ومن الرمل أيضاً والجميع: الأسناد، قال النابغة:

يا دار مية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأبدويقال: فلان سَنَدِي: أي الذي أستند إليه، ومن ذلك قيل في تأويل الرؤيا: إن السند والجبل: رجل منيع قوي فمن تمكّن منهما تمكّن من رجل كذلك⁽²⁾. فعليه فإن الإسناد لغة يكون على معانٍ منها: إمالة الشيء إلى الشيء حتى يعتمد عليه. ويأتي أيضاً بمعنى: رفع القول إلى قائله ونسبته إليه.

تعريف الإسناد اصطلاحاً: والسند اصطلاحاً: يأتي لمعان:

- (أ) إعانة الغير كالمريض مثلاً بتمكينه من التوكي على المسند ونحوه إسناد الظهر إلى الشيء.
- (ب) ما يذكر لتقوية القضية المدعاة. والكلام فيه تحت عنواني الإضافة، ومنه قولهم: إسناد الطلاق إلى وقت سابق.
- (ج) وعند علماء الحديث: الطريق الموصل إلى متن الحديث.
- (د) وعرفه الجرجاني: بأنه ما يكون المنع مبنياً عليه، أي: ما يكون مصححاً لورود⁽³⁾ المنع إما في نفس الأمر أو في زعم السائل⁽⁴⁾.

إن للإسناد في اصطلاح المحدثين عدة تعاريف وهي: عرفه الحافظ ابن حجر العسقلاني فقال: ((الإسناد : حكاية طريق المتن))⁽⁵⁾ ومعنى الحكاية عن الطريق، الإخبار عنه وذكره . وقيل : الإسناد (هو الإخبار عن طريق المتن)⁽⁶⁾، ومعنى الإخبار عن طريق المتن ، حكاية رجال الحديث. وقيل : الإسناد (هو الطريق الموصل إلى المتن)⁽⁷⁾.

أهمية الإسناد:

لقد اهتم المحدثون بالإسناد وذلك لكونه طريق معرفة الحديث الشريف ، ثاني أدلة أحكام الشرع في الإسلام ، والتالي للقرآن الكريم في الشرف والأفضلية كما أن شرف الإسناد آت من ثمرته وغايته ، وهي تمييز ما صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم عما لم يصح عنه. فمدار قبول الحديث غالباً ما يعتمد على إسناده ولهذا قال القاضي عياض: اعلم أولاً أن مدار الحديث على الإسناد فيه تبين صحته ويظهر اتصاله⁽⁸⁾. وقال ابن الأثير: اعلم أن الإسناد في الحديث هو الأصل وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحته

وسقمه⁽⁹⁾. وقال شعبة بن الحجاج: إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد⁽¹⁰⁾ والإسناد سلاح المؤمن يقاتل به أهل الجهل والضلال ولهذا قال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل⁽¹¹⁾. فالإسناد علمٌ لا بد منه حتى لا يُقال على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله وقال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء⁽¹²⁾. وإن مما يدل على أهمية الإسناد أنه طريق من طرق صيانة الحديث النبوي من أي نقص أو زيادة أو تحريف أو تبديل. وتظهر أهمية الإسناد جلياً في كونه مما يساعد الفقهاء على عملية الاستنباط من الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم. فالإسناد مرجع المحدثين ومعين ثر ومنبع أساسي لإعطاء كل حديث حقه، ومعرفة مسميات الحديث وأقسامه وأنواعه ومراتبه، ومعرفة الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يقبل حديثه ومن لا يُقبل.

أقسام السند:

لما كان السند منه ما يكون عالياً ومنه ما يكون نازلاً، كانت الأفضلية للعالي إذ أنه أقرب إلى الصحة وأن تطرق الخطأ إليه يكون نادراً إذ أن جميع النقلة من الموثوق بهم، لذا قسم علماء الحديث السند إلى قسمين من حيث العلو والنزول:

القسم الأول: الإسناد العالي:

وهو الذي قلت الوسائط في سنده⁽¹³⁾. وعلو الإسناد يُبعد الحديث عن الخلل، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنة عمّن سلف⁽¹⁴⁾. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيت خال وإسناد عال⁽¹⁵⁾. ولهذا دعت رغبات كثير من الأئمة النقاد والجهابذة الحفاظ إلى الرحلة إلى أقطار البلاد طلباً لعلو الإسناد. ولأن علو الإسناد يبعد الحديث عن الخلل، والعلو خمس مراتب:

الأولى:

أجلها القرب من النبي صلى الله عليه وسلم بعدد أقل من إسناد صحيح فإن قرب الإسناد قربة إلى الله عز وجل.

الثانية:

العلو والقرب من إمام من أئمة الحديث وأن كثر العدد منه إلى النبي ﷺ.

الثالث:

العلو بالنسبة إلى رواية مصنف كتاب من الكتب المعتمدة وهو ما أكثر اعتناء المتأخرين به في الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة فالموافقة أن يقع لك

حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عدداً من طريقك من جهته مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك والبدل أن يقع ذلك في شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً وقد يسمى موافقة أيضاً بالنسبة إلى شيخه والمساواة أن يكون بينك وبين الصحابي في العدد ما بين مسلم مثلاً وبينه وهو نادر في زماننا والمصافحة أن يقع ذلك لشيخك فتكون كمن صافح مسلماً به وأخذه عنه وهو قليل أيضاً ووقع لنا طائفة منها فإن وقعت المساواة لشيخك كان مصافحة لشيخك ثم كذلك لشيخ شيخك وهو كثير في شيوخنا ومثل هذا العلو إنما يكون لنزول رواية ذلك الإمام فلولا نزوله لما علا لك.

الرابعة:

العلو بتقدم وفاة الراوي ذكره أبو يعلي الخليلي فمن روى عن ثلاثة عن الشافعي عن مالك أعلى ممن روى عن ثلاثة عن قتيبة عن مالك لتقدم وفاة الشافعي على وفاة قتيبة بست وثلاثين سنة أما العلو المستفاد من تقدم وفاة الشيخ من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده الحافظ أبو الحسين بن جوصاء بخمسين سنة وقال إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو وحده أبو عبد الله بن منده بثلاثين سنة قال إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال.

الخامسة:

العلو بتقدم السماع إما من شيخين أو من شيخ واحد فالأول أعلى وإن تساوى العدد واتحد الشيخ فمن سمع من ستين سنة أعلى ممن سمع من أربعين سنة⁽¹⁶⁾.

القسم الثاني: الإسناد النازل:

وهو الذي كثرت وسائطه في سنده⁽¹⁷⁾. وهو ضد العالي ويعرف النازل بمقارنته بسند آخر، فبالنسبة للسند الآخر هو نازل لكثرة رجاله، والنزول نوعين: نزول الصفة وهو أن يكون الرواة أضعف في الضبط أو العدالة من الرواة في إسناد آخر.

اختلاف علماء الحديث في تقديم الإسناد العالي على النازل والعكس مع

بيان الراجح:

المتتبع لكتب مصطلح الحديث يجد الخلاف البين بينهم في تقديم الإسناد العالي على النازل، وبعضهم يقدم النازل على العالي ولكل حججه ودلائله فمنه.

أفضلية العلو على النزول:

مما سبق علمنا أن الإسناد العالي مطلوبٌ مرغوبٌ فيه، وذلك لأنه أقرب إلى الصحة وأبعد عن الخطأ و الزلل بخلاف الإسناد النازل فإنه أقرب إلى الخطأ وأبعد عن الصواب، ومعرضٌ للخطأ والزلل وذلك لكثرة الوسائط. وقد امتدح علماء الحديث علو الإسناد فقد قال إمام المحدثين الإمام أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة عن سلف⁽¹⁸⁾. وقال علي بن المديني: النزول شؤم⁽¹⁹⁾. وقال يحيى بن معين: الحديث بنزول كالقريحة في الوجه⁽²⁰⁾.

أفضلية الإسناد النازل على الإسناد العالي: ولقد فضل بعض علماء مصطلح الحديث الإسناد النازل على الإسناد العالي كما حكاه الحافظ العراقي: أن التنزيل في الإسناد أفضل وحبثهم أنه كلما زاد الرواة كان الاجتهاد أكثر فيكون الأجر على قدر المشقة⁽²¹⁾. ومن أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي عند الرواة ما يلي:

1. نسيان الراوي حديثه الذي حدث به: فقد يضطر الراوي للنزول عند رواية أحاديثه فيرويها عن تلاميذه عن نفسه أي عن الأصغر بسبب النسيان، ويقول ابن الصلاح: وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعدما حدثوا بها عن سمعها منهم فكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني عن فلان⁽²²⁾. وقد صنف علماء الحديث فيمن حدث ونسي.
2. تثبت الراوي من حديثه: فإن بعض الرواة إذا أراد التثبت من حديثه رواه مرتين مرة عالياً شيخه الأول ومرة نازلاً عن الذي ثبته فيه.
3. كراهية الرواية عن أهل البدع وعن المجروحين من الضعفاء: ومن الأسباب التي دعت المحدثين إلى تقديم الإسناد النازل كراهيتهم الرواية عن أهل البدع والأهواء، وكذلك كراهيتهم الرواية عن المجروحين والضعفاء وذلك لأنهم ليسوا بأهل لحمل الحديث وروايته وقال المعلمي: المعروف عن أكثر المتحفظين إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة⁽²²⁾.
4. الوقوف على زيادة ألفاظ في الإسناد النازل: إذا كان للحديث أكثر من

رواية فيروي المحدث رواية بإسناد نازل لأن فيها ألفاظ غير مذكورة في

الإسناد العالي فيرويها على الوجهين عالية ونازلة⁽²³⁾.

ومن أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي عند المصنفين:⁽²⁴⁾

أولاً: الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام: فقد جرت عادة بعض المصنفين كالإمام البخاري أن يُكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع في صحيحه فيرويهِ عالياً ونازلاً ومقصد البخاري في نزوله من باب الاعتناء بمغايرة الطرق عند تغير الأحكام، فمنهج الإمام البخاري قائم على تكرار الحديث الواحد في أبواب متفرقة لبيان حكم فقهي يناسب الحديث المروري مع ملاحظة أنه لا يعيد الحديث الواحد بالسند والمتن نفسه بل يأتي كل مرة بفائدة⁽²⁵⁾.

ثانياً: إذا كان سياق الرواية النازلة تاماً وكان سياق الرواية النازلة مختصراً: وأحياناً يروي المصنف الحديث عالياً ونازلاً، إذا كان سياق إحدى الروايتين أتم من الأخرى، كأن يكون سياق الرواية العالية مختصراً وسياق الرواية النازلة مطولاً. فمثلاً قال البخاري: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قيل للبراء: وأنا أسمع أوليتم مع النبي ﷺ يوم حنين؟ فقال: أما النبي ﷺ فلا كانوا رماة، فقال: ((أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب))⁽²⁶⁾. ثم أسنده نازلاً حدثني محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، سمع البراء، وسأله رجل من قيس أفررتم عن رسول الله ﷺ يوم حنين؟ فقال: لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر، كانت هوازن رماة، وإنما لما حملنا عليهم انكشفوا، فأكبنا على الغنائم، فاستقبلنا بالسهام، ولقد رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان بن الحارث أخذ بزمامها، وهو يقول: ((أنا النبي لا كذب)) قال إسرائيل، وزهير: ((نزل النبي ﷺ عن بغلته))⁽²⁷⁾.

ثالثاً: الوقوف على تسمية المقصود بالتحديث في الإسناد النازل⁽²⁸⁾: فقد ينزل بعض المصنفين في الأسانيد، لأن الرواية النازلة فيها تسمية المقصود بالتحديث في السند وذلك غير موجود في الرواية العالية، فقد أسند البخاري في أبواب التطوع من الصحيح باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى فقال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما، قال: ((كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: « إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم أرضني » قال: ويسمي حاجته))⁽²⁹⁾.
ورواه البخاري أيضاً في كتاب الدعوات باب الدعاء عند الاستخارة فقال: حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنكدر، يحدث عبد الله بن الحسن يقول: أخبرني جابر بن عبد الله السلمي، قال: كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمهم السورة من القرآن يقول: ((إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم فإن كنت تعلم هذا الأمر ثم تسميه بعينه خيراً لي في عاجل أمري وآجله قال: أو في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدره لي ويسره لي، ثم بارك لي فيه، اللهم وإن كنت تعلم أنه شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال: في عاجل أمري وآجله فاصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به))⁽³⁰⁾.

تعريف المتن لغة:

المتن في اللغة يطلق على عدة معان منها: ما ارتفع وصلب من الأرض⁽³¹⁾.

ومتن الشيء صلبه⁽³²⁾.

تعريف المتن اصطلاحاً:

فقد عرفه بدر الدين ابن جماعة بقوله: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام⁽³³⁾. ومن تعريف علماء مصطلح الحديث للمتن أيضاً: فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني⁽³⁴⁾.

مقاييس نقد المتن عند المحدثين:

وضع علماء الحديث طرقاً ووسائل لنقد متون الأحاديث فمن هذه الطرق والوسائل:
أولاً: عرض الحديث على القرآن⁽³⁵⁾: من المقاييس التي استخدمها المحدثون لنقد متن الحديث في متنه عرض الحديث على القرآن الكريم فإن كان مخالفاً لكتاب الله تعالى مخالفة لا يمكن معها الجمع بينهما ولا معرفة المتأخر حتى يمكن الحكم بنسخ المتقدم رُد الحديث ومحكم عليه بالضعف أو الوضع، ومن أمثلة الأحاديث هذه الأحاديث ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا والده، ولا ولد ولده)⁽³⁶⁾. قال الإمام ابن الجوزي: ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنع من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، قال تعالى: ((وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى))⁽³⁷⁾. ومن ذلك الحديث الذي ذكر فيه مقدار عمر الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، قال الإمام ابن قيم الجوزية: هذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحاً لكان كل أحد عالماً أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحد وخمسون سنة⁽³⁸⁾. فالحديث مخالف لصريح القرآن الكريم، كما قال تعالى: ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِمَّا عِلْمُهُا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِمَّا عِلْمُهُا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ))⁽³⁹⁾. وكما في قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ))⁽⁴⁰⁾.

ثانياً: ركافة لفظ الحديث وبعد معناه:

ركافة لفظ الحديث مما لا يشبه كلام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإن نبينا صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، وأعطى جوامع الكلم وأختصر له الكلام اختصاراً، فكيف بمن هذه صفاته أن يقول كلاماً فيه ركافة، فهذا مما لا يقبله الحس والتجربة، وقد جمع علماء الحديث الأحاديث الموضوعة والمكذوبة فأسانيدها ضعيفة ومتونها فيها ركافة⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة:

إن مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة أو المفاهيم والتصورات التي عُهد من الشارع الاعتناء بها وتثبيتها في نفوس الناس دليل على عدم صحته⁽⁴²⁾. وبالتالي نفي نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاتفاق بين أصول الشريعة وقواعدها وأحكامها هو الأمر الذي لا يمكن أن تشوبه شائبة ولا ينقضه خبر مهما بلغ إسناده من الصحة⁽⁴³⁾.

علو الإسناد وأثره على قوة المتن:

من المعلوم أن الإسناد من خصائص هذه الأمة، وقد أخبرت النصوص النبوية الثابتة عن وقوعه قبل أن يعرفه الناس، وقد وقع الخلاف بين علماء مصطلح الحديث في أثر علو الإسناد على قوة المتن؟ وهل صحة الإسناد تقتضي صحة المتن أم لا؟ وهل لعلو الإسناد أثر في قوة المتن وأنواعه؟

فجمل اختلاف علماء مصطلح الحديث في أثر علو الإسناد على قوة المتن

يمكن إجماله في التالي:

القول الأول: أن صحة الإسناد وعلوه تقتضي صحة المتن:

ذهب بعض المحدثين أن صحة الإسناد تقتضي صحة المتن وعلوه إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع. فإن صحة الإسناد تستلزم صحة المتن وعلوه في نفس الأمر لا في ظاهره، وهذا يدل على أن الإسناد إن صح حقيقة أمره فإن متنه يكون صحيحاً بداهة لأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم قد وقع حقيقة في الخارج ويبقى عندنا الوسائط، فإن كان الإسناد كله قد ضبط الحديث على وجهه فقد صح الإسناد والمتن جميعاً، وقال مشهور حسن سلمان: وأما علة تقع في المتن خاصة وتقدر فيه دون الإسناد فلا أعلمه ولا أتصوره، ولا يمكن أن يقع في المتن إلا وله تعلق بالإسناد، ومن أطلق هذا النوع فمن باب التجوز والتنويع لأن ما وقع القدر فيه في المتن استلزم القدر في السند وإلا فهو باقٍ على أصله في الصحة⁽⁴⁴⁾. وقال: يحيى بن سعيد القطان: قال: لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإن صح الإسناد وإلا فلا تغترّ بالحديث إذا لم يصح الإسناد⁽⁴⁵⁾. قال ابن الصلاح: إن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يروى بها، إذ لا يخلو إسناد

منها عن شيخ لا يدري ما يرويهِ ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته ، وإنما المقصود منها إبقاء سلسلة الإسناد ، والتي خصت بها هذه الأمة⁽⁴⁶⁾. وقال العلامة أبو شهبة: إن المحدثين كما اعتنوا بنقد الأسانيد (النقد الخارجي) عنوا بنقد المتون (النقد الداخلي) وليس أدل على هذا أنهم جعلوا من أمانة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس، مع عدم إمكان تأويله تأويلاً قريباً محتملاً وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن الكريم⁽⁴⁷⁾.

القول الثاني: أن صحة الإسناد وعلوه لا تقتضي صحة المتن:

أن صحة الإسناد وعلوه لا تقتضي صحة المتن وعلوه، في هذا يقول الإمام السخاوي: فقد يصح السند أو يحسن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة⁽⁴⁸⁾. وقال الإمام الزيلعي في نصب الراية: وصحة الإسناد يتوقف على ثقة الرجال ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى ينتفي منه الشذوذ والعلة⁽⁴⁹⁾.

ترجيح الباحث:

ويرى الباحث أن علو الإسناد له أثر على قوة المتن وذلك للآتي:

1. أنه إذا صح الإسناد صح المتن لأنه لا يمكن أن يصح الحديث برواته الثقات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون غير صحيح.
2. وصحة الإسناد شرط مكن شروط صحة الحديث كما قال ابن قيم الجوزية: وقد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحته فإن الحديث إما يصح بمجموع أمور منها، صحة سنده وانتفاء علة وعدم شذوذه ونكارتة وأن لا يكون رواية قد خالف الثقات أو شذ عنهم⁽⁵⁰⁾. وقال الحافظ ابن حجر: إن الحكم بالتلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن أغلبى⁽⁵¹⁾.
3. التلازم الواضح بين الإسناد والمتن فإن الاضطراب كما يقع في المتن يقع في السند أيضاً.

النتائج:

- فقد خلُصت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي:
- مسالك نقد المتن أسير وأسهل من مسالك نقد السند.
 - الإسناد خصيصة من الخصائص التي اختصت بها هذه الأمة.
 - نقد كل من المتن والسند أساس لمعرفة صحة الرواية.
 - دراسة السند تسبق دراسة المتن.
 - إذا صح الإسناد صح المتن غالباً لأنه لا يمكن أن يصح برواته الثقات إلى رسول الله ﷺ ويكون غير صحيح.
 - الاتهام الذي يقع بالإسناد هو في حقيقته اتهام بالمتن.

التوصيات:

- كما خلُصت الدراسة إلى جملة من التوصيات التالية وهي:
- زيادة العناية بهذا العلم الشريف.
 - الحرص على رد شبه الملاحدة والمستشرقين الذين يحاولون النيل من سنة النبي ﷺ والطعن فيها.
 - الحرص على رواية أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بأسانيدھا.

المصادر والمراجع:

- (1) محمد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ج1، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، ص69.
- (2) نشوان بن سعيد الحميري اليميني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ج5، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م، ص3218.
- (3) محمود عبد الرحمن عبد المنعم: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ج1، دار الفضيلة- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1993م، ص181.
- (4) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا السنيكي: الحدود الأنيقة في التعريفات الدقيقة: ج1، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ- 2000م، ص373.
- (5) شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ج1، نشر المكتبة العلمية المدينة المنورة- مطبعة دار مصر للطباعة. ص19.
- (6) عبد الله بن حسين خاطر السمين: حاشية لقط الدرر متن نخبة الفكر: ج1، مطبعة مصطفى الباي الحلبي- القاهرة - مصر، الطبعة الأولى 1938م، ص36.
- (7) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ج1، دار المنهاج- الرياض- المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ طبع، ص17.
- (8) عياض بن موسى اليحصبي: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: ج1، دار التراث- القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1379هـ- 1970م، ص194.
- (9) عبد الله بن حسين خاطر السمين: حاشية لقط الدرر متن نخبة الفكر: ج1، مطبعة مصطفى الباي الحلبي- القاهرة - مصر، الطبعة الأولى 1938م، ص36.
- (10) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، مكتبة المعارف- الرياض- السعودية، بدون تاريخ طبع، ص125.
- (11) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث: ج1، دار إحياء السنة النبوية- بيروت- لبنان، بدون تاريخ طبع، ص42.
- (12) أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج5، دار المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة 1422هـ- 2001م، ص327.

- (13) محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ج2، المكتبة السلفية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ طبع، ص395.
- (14) إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن اللاحم: شرح اختصار علوم الحديث: ج1، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، بدون تاريخ طبع، ص73.
- (15) جمال الدين مكرم بن منظور الأفرريقي: لسان العرب: ج11، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2001م، ص556.
- (16) محمد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ج1، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، ص69.
- (17) المرجع السابق: ص74.
- (18) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1، مكتبة المعارف- الرياض- السعودية، بدون تاريخ طبع، ص123.
- (19) مرجع السابق: ج1 ص123.
- (20) المرجع السابق: ج1 ص121.
- (21) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي: ألفية العراقي في علوم الحديث، مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث.
- (22) ثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ج1، دار الفكر- بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، ص87.
- (23) أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي: مجلة المنارة، العدد(20)، الطبعة الأولى 2014م، ص41.
- (42) المرجع السابق، ص42.
- (25) المرجع السابق، ص42- ص43.
- (62) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري: دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت- لبنان، حديث رقم 4316، ص896.
- (72) المرجع السابق، حديث رقم 4317، ص897.

- (28) أسباب تقديم الإسناد النازل على العالي: مجلة المنارة، العدد(20)، الطبعة الأولى 2014م، ص44.
- (29) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري: دار الأرقم بن أبي الأرقم- بيروت- لبنان، حديث رقم 57، ص27.
- (30) المرجع السابق: حديث رقم 7390، ص1552.
- (31) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح:، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى1429هـ- 2008م، ص134.
- (32) أبو بكر محمود بن عمرو الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م، ص177.
- (33) محمد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي:ج1، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، ص92.
- (34) محمد جمال الدين بن محمد الحلاق: قواعد التحديث: ج1، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، بدون تاريخ طبع، ص172.
- (35) ربيع محمد يونس: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها: ج1، القاهرة- مصر، ص129.
- (36) أحمد بن شعيب النسائي: سنن النسائي الكبرى: ج3، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان الطبعة الأولى 1411هـ- 1991م، حديث رقم 4926، ص177.
- (37) الآية: (164) من سورة الأنعام.
- (38) محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف:ج1، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب- سوريا، الطبعة الأولى 1390هـ 1970م، ص80.
- (39) الآية: (187) من سورة الأعراف.
- (40) الآية: (34) من سورة لقمان.
- (41) ربيع محمد يونس: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها: ج1، القاهرة- مصر، ص131.
- (42) المرجع السابق: ص132.

- (43) المرجع السابق: ص134.
- (44) محمد بن إبراهيم بن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ج1، دار الفكر- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية 1406هـ- 1986م، ص93.
- (45) المرجع السابق، ص93- ص94.
- (46) عبد الله بن يوسف الجديع: تحرير علوم الحديث: ج1، مؤسسة الريان للطباعة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م، ص15.
- (47) ربيع محمد يونس: شبهة اهتمام المحدثين بنقد السند دون المتن والرد عليها: ج1، القاهرة- مصر، ص131.
- (48) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: ج1، دار المنهاج- الرياض- المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ طبع، ص17.
- (49) جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ج1، دار الثقافة الإسلامية- جدة السعودية، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م، ص347.
- (50) محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية: الفروسية: ج1، مطبعة الأندلس- حائل- السعودية، الطبعة الأولى 1414هـ- 1993م، ص245.
- (51) بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج1، أضواء السلف- الرياض- السعودية، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م، ص474.